

برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

انطلاق الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية

رعاية ناصر الصباح للملتقى تؤكد أهمية محاوره بسلم أولويات الحكومة

تنفيذ خطة

التنمية 2035

ضمن قواعد

الإنتاجية ...

والحفاظ على

العمال العام أهم

محاور الملتقى

كشفت شركة نوف إكسبو «NoufEXPO» أن أعمال «الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية للتنمية» ستطلق الثلاثاء المقبل في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً، بالقاعة الماسية في فندق شيراتون الكويت، تحت شعار «دور القطاع الخاص في التنفيذ والربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق الإنتاجية ومكافحة الهدر والفساد». وفي بيان صحفي، أعربت الشركة عن ترحيبها برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الشيخ ناصر صباح الأحمد، للملتقى وحضوره الحفل الافتتاحي، حيث قالت: «رعاية وحضور الشيخ ناصر

صباح الأحمد للملتقى، يؤكد الطابع المهم لمحاور الملتقى التي تتناول أسس تنفيذ خطة التنمية 2035 والتي تقع ضمن دائرة المسؤولية المباشرة. وأضاف بيان شركة نوف إكسبو: «يتناول الملتقى ضمن محاوره ضرورة تحسين بيئة العمل في الجهات القائمة على تقديم الخدمات الاستشارية لرفع كفاءتها ودرجة التكامل فيما بينها، ويأتي دور تكنولوجيا المعلومات ليكمل المهمة في تطبيق ميكنة متطورة تشمل تطوير بوابة إلكترونية موحدة لتخفيف الأعباء عن الأجهزة الفنية والإدارية في الجهات الحكومية والرقابية، وكذلك الشركات الهندسية والدور الاستشارية. وهذا بدوره يسهم في اختصار



• الشيخ ناصر الصباح

الوقت وإجراءات العمل والتخلص من البيروقراطية. كما يولي الملتقى أهمية بالغة لوضع الأسس الفعالة لرفع درجة الشفافية والحد من الهدر

والفساد خلال مراحل تنفيذ مشاريع خطة التنمية بما فيها الحد من الأوامر التغييرية، ولعل من أهم ما يناقشه الملتقى دراسة التوجه نحو قيام القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع مع تفعيل الدور الرقابي للجهات الحكومية». وتوجهت «نوف إكسبو» بالشكر للمؤسسات والشركات الراعية للملتقى والتي اعتبرته فرصة ثمينة للقاء القيادات الحكومية والفنية والإدارية المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية 2035، وخصت بالذكر كل من: دار اس اس اتش انترناشونال للاستشارات الهندسية «SSHIC»، شركة زين الكويت، بيت التمويل الكويتي، دار المكتب العربي للاستشارات الهندسية «PACE»، دارمستشارو الخليج للاستشارات الهندسية

GC، دار كيو إنترناشونال للاستشارات الهندسية «KEO»، الأنظمة العالمية لإدارة المشاريع «PMI»، دار استشارات الجزيرة للاستشارات الهندسية «DAJC»، شركة مولدن للاستشارات والمشاريع الفنية «MTCP»، مكتب ان ديزاين للاستشارات الهندسية، دار المكتب الهندسي المشترك للاستشارات الهندسية TAEP، شركة الأحمدية للمقاولات والتجارة، دار السور للاستشارات الهندسية، شركة تكنو مانجمنت Techno-Management، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر KDIPA، الشركة العامة للرعاية السكنية، الهيئة العامة للبيئة.

مناقشة
الميكنة الشاملة
للخدمات
الاستشارية
بدءاً من
التراخيص

دور أكبر للقطاع

الخاص في

تنفيذ المشاريع

مع تفعيل الدور

الرقابي للجهات

الحكومية

مشاركة واسعة في فعاليات الملتقى

كما رحبت الشركة بمشاركة العديد من المتخصصين في ورشة عمل فيديك التي تتناول النسخ الجديدة من عقود فيديك من كل من: الشركة الكويتية للاستشارات البترولية الخارجية «كوفيك»، الشركة العقارية المتحدة، إدارة المرافق العمومية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، شركة الصالحية العقارية، الشركة العمليّة العقارية، شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، البنك التجاري، وشركة البترول الوطنية الكويتية.

وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة للبيئة ووزارة الأشغال العامة ووزارة الصحة وجامعة الكويت ووزارة التربية ومؤسسة البترول الكويتية والبنك الدولي، كما تشارك في الملتقى الجهات الرقابية المختصة وهي: ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة لمكافحة الفساد وجهاز المراقبين الماليين وجهاز متابعة الأداء الحكومي.

رحبت الشركة في معرض الحديث عن المؤسسات المشاركة في الملتقى بالجهات التي كان لها دور أساسي في التحضير للملتقى ويأتي على رأسها اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية الذي دعا إلى إقامة الملتقى بالتعاون مع كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والجهاز المركزي للمناقصات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وبلدية الكويت، وبمشاركة كل من جهاز تطوير مدينة الحرير «الصبيبة» وجزيرة بوبيان

دون احتساب قطاع العمالة المنزلية

الاقتصاد الأميركي سجل نمواً
3.2٪ في الربع الأول

غير السكني». وأضاف التقرير ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل كذلك نمواً بنسبة 2.2% في الربع الأخير من عام 2019 متجاوزاً بذلك التوقعات. وذكرت الوزارة في تقرير أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول تعكس «المساهمات الإيجابية من نفقات الاستهلاك الشخصي والاستثمار في المخزون الخاص والصادرات وإنفاق الدولة والحكومات المحلية والاستثمار الثابت

كشفت وزارة التجارة الأميركية عن نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 3.2% في الربع الأول من عام 2019 متجاوزاً بذلك التوقعات. وذكرت الوزارة في تقرير أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول تعكس «المساهمات الإيجابية من نفقات الاستهلاك الشخصي والاستثمار في المخزون الخاص والصادرات وإنفاق الدولة والحكومات المحلية والاستثمار الثابت

النشال: 2,051 مليون إجمالي حجم العمالة في الكويت



• عدد الوظائف القابلة للإحلال لصالح الكويتيين بحدود 160 ألف وظيفة

والإحلال في وظائف الوافدين غالباً في صنف من الوظائف المرفوضة. وإلى جانب احتمال رفض نوع العمل، هناك قيود الإنفاق في الموازنة العامة المثقلة، فالإحلال يعني أجور أعلى، ومعظم الوزارات والهيئات العامة باتت لا تجد ما تصرفه على غير الرواتب. أما القطاع الخاص، فهو لا يوظف سوى 61.8 ألف موظف مواطن، أو نحو 4.2% من عمالته، وجانباً كبيراً منها إما مفروضة بحكم القانون ينسب للعمالة الكويتية في قطاعات العمل المختلفة، أو قد لا تكون حقيقية، ولا توظف المشروعات الصغيرة سوى 0.2% من العمالة المواطنة، ومبرر تأسيس «صندوق المشروعات الصغيرة» هو خلق وظائف مواطنة كما هو حال العالم حولنا.

ونوه التقرير بأن أخطر مؤشرات المرض في الاقتصاد الكويتي هي مؤشرات سوق العمل، و«كويت جديدة» تحتاج إلى وعي بتلك الظواهر المرضية وتأكيد إستراتيجية إستدامة سوق العمل بوجودها ومصارحة الجميع بضرورة إجراء جراحات فيها.

رفض المرشحين الجدد لوظيفة عامة يبلغ 5 مرات، إما لأنهم يأملون بجهة أخرى، أو لأنهم يريدون مهتهم مفتوحاً.

لصالح الكويتيين بحدود 160 ألف وظيفة في القطاعين، وذلك تقدير متفائل جداً، فهي تذكر في موقع آخر بأن معدل

يسير في الاتجاه المعاكس إلى القطاع العام. وأضاف التقرير: «تقدر الوزارة عدد الوظائف القابلة للإحلال

قال تقرير النشال ان وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل قدمت في أبريل الحالي عرضاً لأرقام العمالة في الكويت تحت مسمى أعمال بشري إبداعي، وملخصها بلوغ حجم العمالة الإجمالي نحو 2.051 مليون عامل من دون احتساب قطاع العمالة المنزلية البالغ حجمه 689 ألف عامل.

وتعقيباً على ما ذكرته الوزيرة ذكر التقرير أن عنوان العرض هو سوق العمل، وتم وصف عمالته برأس المال البشري الإبداعي، وكنا نود أن تسمى الأشياء بمسمياتها مادامت مقدمة الغرض هي «كويت جديدة»، فسوق العمل غير مستدام ومتخّم ببطالة مقنعة ولا علاقة فيه بين الأجر والإنتاجية والتعليم، واحتياجاته. وفي حدود مستوى التعليم الصحي، لا يمكن أن تكون مخرجاته رأسمال بشري إبداعي، ولا يمكن أن يستفيد القطاع الخاص إبتعاها ومناقشة القطاع العام على تلك المخرجات وبمستويات أجوره. والواقع، أن تحول العمالة المواطنة منذ ثورة الكوادر في عام 2011، بات

40 ألف مواطن عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً

الكبيرة شمال وغرب الكويت. وتذهب الدراسة إلى تقدير بأن هناك جدوى أولية لنحو 42 مشروعاً مختلفاً -أكثر من نصفها مشروعات عقارية- تكلفتها بحدود 75 مليار دولار، وعانداها المتوقع بحدود 10-20%. وتقول الدراسة على الاستعانة بالتجربة والحاجة الصينية لتطويرها وفقاً لثلاث مذكرات تفاهم مع الصين، وهو ضمان لدعم تحويل ما هو على الورق إلى واقع حقيقي، وتحويلها إلى واقع قد يخلق فرص عمل مواطنة ذات إنتاجية عالية تضاهي إنتاجية العمالة السنغافورية، وتقدر عدد تلك الفرص التي قد يخلقها القطاع الخاص بنحو 210-220 ألف وظيفة.

مباشر بعد أن فقد حجمه نحو 28% ما بين عامي 2016 و2017، والاستثمار الأجنبي أحد مراكز مشروع الكويت الجديدة» من أجل خلق فرص العمل. وحسب تقرير النشال فإن تشخيص دراسة «ماكنزي» للوضع الحالي صحيح ومعروف منذ زمن، ولو أردنا تلخيص ما تقدم، فالدراسة تذكر بأن الموظف الوحيد للعمالة المواطنة هو القطاع العام، ولأن الأوضاع بلغت مرحلة الإختناق، فإن المخرج هو في تنويع مصادر الدخل من أجل خلق فرص عمل جديدة ومنتهجة للمواطنين، والأساس، وهو صحيح، هو استغلال موقع الكويت الجغرافي في تقديم خدمات تجارية ومالية للمكونات السكانية

سلط تقرير النشال الضوء على تحديث دراسة «ماكنزي» -مارس 2019- حول المنطقة الاقتصادية الشمالية، حيث عرض في بدايتها حول واقع الوضع الاقتصادي الحالي، ووفقاً للدراسة فحجم الاقتصاد لا يزال أدنى من حجمه في عام 2014 خلافاً لتوقعات خطة التنمية، ومادام الاقتصاد لا ينمو، فهو إما لا يخلق فرص عمل وإما أنه يفقد بعضها لو توقف دعم الوظائف الاصطناعي في القطاع العام. وتقدر الدراسة أن هناك نقصاً في فرص العمل في المستقبل بحدود 400 ألف فرصة أو أكثر، وتقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً بحدود 40 ألف مواطن يقابل ما تقدم عجز عن جلب استثمار أجنبي

Kph
Kaanoon

يعلن / مكتب بي بي اتش قانون ويوصفه وكيلاً عن أحد مساهمي بنك بوبيان (ش.م.ك.ع.) ممن لهم حق الأولوية في الإكتتاب في أسهم زيادة رأس مال بنك بوبيان والمعلن عنها بنشرة الإكتتاب المؤرخة في 2019/4/8 والراغب في التنازل عنها.

عن تلقي طلبات الرغبة في الحصول على حق الأولوية في الإكتتاب المقرر لوكيله بموجب نشرة الإكتتاب سائلة الذكر وذلك بنظام المزايدة عن طريق الأظرف المغلقة.

وعلى من يرغب بالمشاركة في المزايدة مراجعة المكتب بمقره الكائن في (منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد، برج المدينة، الدور العاشر) وذلك للإطلاع على كافة المعلومات والبيانات والمستندات والوثائق الخاصة بالحق المراد التنازل عنه، وكذلك شروط الدخول في المزايدة خلال ساعات العمل الرسمية بالمكتب بدءاً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الرابعة عصراً ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2019/4/28.

علماً بأن آخر موعد لتلقي العروض وتسليم المظاريف المغلقة هو تمام الساعة 19:00 مساءً يوم الإثنين الموافق 2019/04/29.

كما ويمكنكم التواصل على هاتف رقم 22412060/50 فاكس رقم 22412040 لمزيد من التفاصيل.

توقعات بتراجع النمو الاقتصادي في الربع الثاني

توقع محلو بنك مورغان ستانلي تباطؤاً حاداً في نمو الاقتصاد الأميركي خلال الربع الثاني من العام الحالي. وقال محلو البنك في مذكرة للعملاء إنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بوتيرة سنوية 1.1% خلال الربع الثاني من العام الحالي، وأوضح المحللون: «توقعاتنا الأولية للنمو في الربع الثاني ترى تراجعاً كبيراً من صافي الصادرات والمخزونات بعد مساهمتها في النمو القوي بالربع الأول». كما خض المحللون في «غولدمان ساكس» تقديرات نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الثاني من العام الجاري بمقدار 0.5% إلى 2.2%.

2٪ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الرابع من عام 2018، وتقدر تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقياً بحدود 2.0% قد تحقق ما بين الربع الرابع لعام 2017 والربع الرابع لعام 2018، وحققت نمواً أعلى وبتحديده 3.7% ما بين الربع الثالث والربع من العام الفائت. وسبب النمو ما بين الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 هو ارتفاع معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 9.7%، مقارنة مع هبوط نمو القطاع النفطي بنحو -1%.

وحسب تقرير النشال فإن مساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لا تزال أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 53.9% في الربع الرابع من عام 2018، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى لا تتعدى 46.1%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعته. ولم تتخط مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ 10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وبتحديده 10.3%